الرابطة السورية لكرامة المواطن (SACD) ترفض بشدة المقررات الخاصة بالعودة والتعافي المبكر الواردة في 'بيان أستانا' الأخير

إن الرابطة السورية لكرامة المواطن (SACD) تدعو جميع ممثلي المعارضة السورية إلى رفض النقطتين 9 و 10 من مخرجات جولة محادثات أستانا الأخيرة التي صدرت في 2 أغسطس 2019، والتي تحاول العمل على تطبيع ممارسة الضغوط من أجل عودة النازحين السوريين دون تحقق شروط الحد الأدنى لعودةٍ طوعيةٍ وآمنةٍ وكريمة، وكذلك استخدام جهود التعافي المبكر وعملية إعادة الإعمار من أجل تمويل نظام بشار الأسد.

إن البيان، الصادر في أعقاب الجولة الأخيرة من المحادثات التي جرت في 'نور سلطان'، يدعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة والوكالات الإنسانية التابعة لها إلى "تعزيز المساعدات المقدمة إلى سوريا بطرقٍ منها تطوير مشاريع التعافي المبكر، بما في ذلك استعادة وتأهيل أصول البنية التحتية الأساسية وزيادة المساعدات الإنسانية لجميع السوريين في جميع أنحاء البلاد دون شروط مسبقة".

ولكن من الحقائق المعروفة، التي وثقتها منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch مؤخراً في تقريرٍ لها من 91 صفحة، أن نظام الأسد يستخدم المساعدات الإنسانية وجهود التعافي المبكر من أجل ترسيخ السياسات القمعية وتمويل الدولة الفاشلة لديه، والتي يسودها الفساد والجريمة.

وقد وجدت هيومن رايتس ووتش أن نظام الأسد قد "قام ببناء إطار سياسي وقانوني يسمح له بتحويل موارد المساعدات وإعادة الإعمار نحو تمويل أعماله الوحشية، ومعاقبة من يُعتقد أنهم معارضون للنظام، وجعل الموالين للنظام هم من يستفيد من هذه الموارد".

ثانياً، يدعو بيان أستانا الصادر في الثاني من أغسطس أطراف المجتمع الدولي إلى تقديم "مساهمات مناسبة، وإعادة تأكيد استعدادهم لمواصلة التفاعل مع جميع الأطراف المعنية" لضمان عودة اللاجئين والنازحين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سوريا. إن مثل هذه الصياغة تثير السخرية بسبب فشلها في إدراك الواقع القائم على الأرض في المناطق التي يسيطر عليها الأسد، والتي نجد فيها أولئك الذين تم إجبارهم على العودة أو الأشخاص الذين قاموا بتوقيع 'اتفاقات المصالحة' يواجهون الموت والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتجنيد الإجباري في الجيش وكذلك التمييز ضدهم والتحرش بهم بطريقة يومية.

لقد أظهر بحثنا الخاص الذي قمنا به، في المناطق التي لا تملك فيها المنظمات الدولية وصولاً فعالاً إلى المستهدفين، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، أن الخوف واليأس يدفعان حتى أولئك القلائل الذين خدعتهم الضمانات الكاذبة أو أجبرتهم المجاعة

وعمليات الترحيل على العودة إلى السعي للفرار الآن مرة أخرى من الأماكن التي تمت إعادتهم إليها، وهم يدفعون مبالغ كبيرة من المال للوصول إلى شمال سوريا أو للمرور عبر الحدود.

نحن ندعو جميع المعنيين إلى تخيُّل مصير الملايين من أولئك الذين يعتبرهم النظام تهديداً له بسبب موقفهم السياسي. تخيلوا ماذا سيكون مصيرهم إذا أرادوا العودة بالطريقة التي اقترحها بيان أستانا.

ولقد نقلت الرابطة السورية لكرامة المواطن مراراً وتكراراً موقف الغالبية العظمى من النازحين القائل بأنه لكي تتم العودة، فإنه يجب، أولاً وقبل كل شيء، أن يكون هناك حل سياسي واقعي وعملي للصراع، مع توافر الضمانات والرعاية الدولية ذات الصلة لهذا الحل، والذي يجب أن يتضمن أحكاماً واضحة بشأن العودة الطوعية والكريمة والآمنة للنازحين واللاجئين إلى ديارهم. كما أنه يجب أن تكون هناك أيضاً آليات لمراقبة أمن وحقوق وحريات النازحين، خاصة أولئك الذين يرى النظام السوري أنهم تابعون للمعارضة.

يجب إطلاق سراح المحتجزين الذين يحتجزهم النظام لأسباب سياسية وبيان مصير المفقودين، كما يجب إلغاء القوانين المشرعة من قبل النظام والتي يتخذها أساساً قانونياً في ملاحقة واعتقال معارضية، وكذلك إغلاق السجون العسكرية وأماكن الاحتجاز السري التي أنشأها في السنوات الأخيرة، وكذلك إلغاء القوانين التي تحرم المواطنين السوريين من ممتلكاتهم ومنازلهم وأراضيهم بسبب خلفياتهم السياسية.

يجب إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية السورية لضمان التزامها بالاتفاق السياسي والأحكام الدستورية المعدّلة وضمان نزاهتها. ويشمل ذلك إقالة رؤساء الأجهزة الأمنية المسؤولة عن الجرائم التي تم ارتكابها بحق الشعب السوري، ووضع خارطة طريق واضحة، تكون تحت إشرافٍ دولي، لبناء جهاز أمني محترف. إن هذه بعض من الشروط الدنيا للعودة الطوعية والآمنة والكريمة التي يجب إدراجها في جدول أعمال محادثات السلام.

وإلى حين أن يتم الوصول إلى هذا المعيار، فإنه يجب على المجتمع الدولي تكثيف الجهود لتوفير الدعم الإنساني للنازحين أينما كانوا، وللمساعدة في تطبيع وضعهم القانوني وتحسين سبل عيشهم لمنع العودة القسرية المبكرة وغير الآمنة.

يجب ألا يسمح المجتمع الدولي، وكذلك أولئك الذين يمثلون الشعب السوري في هذه المحادثات، بأي شكل من أشكال الدعم والمساندة لسياسات النظام المستمرة والمتواصلة في ممارسة القمع والتمييز تحت ستار التعافي المبكر وعمليات إعادة الإعمار وتقديم المساعدات الإنسانية.

2019/08/09